بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ، فهذا هو الكتاب الخامس من القسم الأول من « مكتبة ابن تيمية » ، قد أعانني الله سبحانه حتى أتممت جزئين من الكتاب الأول « منهاج السنة » ، ثم أصدرت الكتاب الثانى وهو المجموعة الأولى من « جامع الرسائل » ، ثم وفقنى الله تبارك وتعالى إلى إكمال الكتاب الثالث وهو كتاب « درء تعارض العقل والنقل » وقد صدر فى عشرة أجزاء وبعدها الجزء الحادى عشر الخاص بالفهارس العامة للكتاب .

أما الكتاب الرابع فهو كتاب « الصفدية » الذى نشرت منه جزءاً واحداً ، ويبقى بعده جزء ثان تم تحقيقه ، ولكن حالت الظروف دون طبعه ، وأرجو أن يتم طبعه قريبا بإذن الله .

وكتابنا هذا هو كتاب « الاستقامة » وقد اطلعت على مخطوطته أثناء عملى فى تحقيق الجزء الأول من كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ، وكان عنوان المخطوطة فى دار الكتب المصرية هو « كتاب الكلمات السنيَّات فى قوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » . ولكنى بعد فحصه وتصفحه علمت أنه كتاب « الاستقامة » وهو كتاب من كتب ابن تيمية المفقودة ، فطلبت من اللجنة التى كانت تعمل معى فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب أن تقوم بنسخه وأسهمت فى هذا النسخ أحيانا ، حتى تم

نسخه ، وتمت مقابلة قسم منه ، ثم تركته سنوات عديدة إلى أن تم تحقيق ونشر كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ، فحدثت معالى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن الكتاب ، فطلب منى أن أكتب له عنه ، وكان أن وافق على أن أبدأ فى تحقيقه ونشره بعد إتمام طبع كتاب « درء . . . » .

عنوان الكتاب وعدد مجلداته

ذكر ابن عبد الهادى بن قدامة المقدسى فى كتابه « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » . — وهو أهم كتاب فى ترجمة ابن تيمية ـ أن من مصنفات شيخ الإسلام : «كتاب « الاستقامة » فى مجلدين ، وهو من أجل الكتب وأكثرها نفعا »[(١)] .

وقال ابن قيم الجوزية فى كتابه « أسماء مؤلفات ابن تيمية »[(٢)] : « ومما صنفه فى الأصول . . . كتاب « الاستقامة » فى مجلدين » . وكنت قد اطلعت فى المكتبة الظاهرية بدمشق سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥ م على كراسة نسخ فيها الشيخ طاهر الجزائرى رحمه الله كتاب ابن القيم هذا بخطه وعلق عليه أحيانا[(٣)] ،ووجدته قد ذكر أمام كتاب « الاستقامة » مايلى : « رأيته بالحجاز » .

وقال ابن رجب الحنبلى عند ذكر مؤلفات ابن تيمية[(٤)] : « ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار : كتاب « الإيمان » مجلد ، كتاب « الاستقامة » مجلدان . . . »

---

(١) العقود الدرية ، ص ٢٩ .

(٢) تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، ص ١٩ .

(٣) رقم ١٤٥ ظاهرية .

(٤) فى كتابه« الذيل على طبقات الحنابلة » ٢/٤٠٣ .

وأما ابن شاكر الكتبي فقد نقل في كتابه « فوات الوفيات[1] » كلام الذهبي عن مصنفات ابن تيمية وقوله : « ومن مصنفاته أيضا كتاب « الاستقامة » في مجلدين » . إلا أن ابن شاكر ذكر بعد ذلك[2] كتب ابن تيمية كما يعرفها هو ، وقال إن من كتب الأصول : « . . . « منهاج الاستقامة » وكذلك سماه « منهاج الاستقامة » الصفدي في « الوافي بالوفيات »[3] .

وذكر عمر بن علي بن موسى البزار في كتابه « الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام . ابن تيمية[4] » : « ومنها ما يبلغ خمس مجلدات كمنهاج الاستقامة والاعتدال ونحوه » .

وقال السيد نعمان الآلوسي في كتابه « جلاء العينين[5] » : « وكتاب الاستقامة [في] مجلدين » .

ومما سبق نرى أن أكثر من ترجم لابن تيمية اتفقوا على تسمية الكتاب « الاستقامة » وأجمعوا – ما عدا البزار – على أنه كان في مجلدين .

تاريخ تأليف الكتاب

يحدد لنا ابن رجب في كتابه « الذيل على طبقات الحنابلة » تاريخ تأليف كتاب « الاستقامة » ، فهو يذكر لنا في النص الذي نقلنا أوله قبل قليل[6] : « ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار : كتاب

---

(١) ١/٧٠ .
(٢) ١/٧٨ .
(٣) مخطوطة اكسفورد
(٤) ص ١٣ ، ط . القصيم ، ١٣٩٠ .
(٥) ص ٧ ، ط . المدني ، القاهرة ، ١٣٨١/١٩٦١ .
(٦) الذيل لابن رجب ٢/٤٠٣

« الإيمان » مجلد ، كتاب « الاستقامة » مجلدان ، « جواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية » أربع مجلدات ، كتاب « تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية » فى ست مجلدات كبار ، كتاب « المحنة المصرية » مجلدان ، « المسائل الإسكندرانية » مجلد ، « الفتاوى المصرية » سبع مجلدات .

وكل هذه التصانيف – ماعدا كتاب « الإيمان » – كتبه وهو بمصر فى مدة سبع سنين صنّفها فى السجن ، وكتب معها أكثر من مائة لفَّة ورق أيضا » .

ونحن نعلم أن ابن رجب[1] كان من تلامذة ابن القيم تلميذ ابن تيمية وصاحبه . يقول ابن رجب فى ترجمة ابن تيمية[2] : « قال شيخنا أبو عبد الله بن القيم : سمعت شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية . . . الخ » . ويقول الاستاذان هنرى لاووست وسامى الدهان : « ذكر الذين ترجموا لابن رجب . . . وأنه لازم مجالس الشيخ شمس الدين بن قيم الجوزية إلى أن مات[3] » . ثم يقولان – نقلا عن مخطوطة إنباه الغمر لابن حجر - : « وقد ذكر ابن حجر أنه كان يفتى بمقالات ابن تيمية ، وأن الناس نقموا عليه ذلك ، فأظهر الرجوع عن خطته ، فنافره التيميّون ، فهجر هؤلاء وهؤلاء وترك الإفتاء[4] » .

---

(١) أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامى البغدادى ، ثم الدمشقى ، ولد سنة ٧٣٦ (وقيل سنة ٧٠٦) وتوفى فى دمشق سنة ٧٩٥ ، من علماء الحنابلة ومن حفاظ الحديث ، سماه العليمى « شيخ الإسلام » . انظر ترجمته فى : مقدمة طبعة المعهد الفرنسى بدمشق (١٣٧٠/١٩٥١) لكتاب الذيل على طبقات الحنابلة ، ص م١٠ – م٢٨ ؛ الدرر الكامنة ٤٢٨/٢ –٤٢٩ ، ط . دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٥/١٩٦٦ ؛ شذرات الذهب ٣٣٩/٦ –٣٤٠ ؛ الأعلام ٦٧/٤ ؛ معجم المؤلفين ١١٨/٥ .

(٢) الذيل لابن رجب ٤٠٢/٢ .

(٣) مقدمة الذيل (ط . المعهد الفرنسى) ، ص م ١٧ .

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١٤/ ٣٨ . وانظر العقود الدرية ، ص ١٩٦ .

وعلى ذلك فإن كلام ابن رجب عن تاريخ تأليف كتاب « الاستقامة » كلام يوثق به ، ولعله سمعه من شيخه ابن قيم الجوزية .

ونحن نعلم أن ابن تيمية وصل إلى مصر يوم الإثنين الثانى والعشرين من رمضان سنة ٧٠٥[١] ، وأنه سجن ليلة العيد بالجب بقلعة الجبل ، وأنه بقى فى سجنه سنة ونصفا[٢] ، وأنه سجن مرة ثانية فى حبس القضاة سنة ونصفا ، ومرة ثالثة فى برج بالأسكندرية ثمانية أشهر ، ثم أفرج عنه فى شوال سنة ٧٠٩[٣] ، وأنه عاد إلى دمشق فى أول يوم من ذى القعدة سنة ٧١٢ وكانت غيبته عنها سبع سنين[٤] .

وعلى ذلك فإن تأليف ابن تيمية لكتاب « الاستقامة » تم خلال سنوات سجنه المتكرر ما بين سنة ٧٠٥ وسنة ٧٠٩ .

ويذكر ابن تيمية فى كتابنا « الاستقامة » مايلى : « . . فإنه قد يظهر منه أنه ليس هو فوق خلقه ، ويفهم منه نفى مادل عليه الكتاب والسنة من وصفه بالاستواء والمجئ والإتيان وغير ذلك . وهذه المسألة والتى قبلها كبيرتان ذكرناهما فى غير هذا الموضع ، مثل « جواب الاعتراضات المصرية » وغير ذلك »[٥] .

وكلامه هذا يؤكد أن مخطوطتنا من كتب ابن تيمية أولا ، ويؤكد أنها ألفت بعد كتاب « جواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية » وهو الذى ذكر ابن رجب أنه كان فى أربع مجلدات وأنه ألف مع « الاستقامة » أثناء سجن ابن تيمية فى مصر.

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٨/١٤ . وانظر العقود الدرية ، ص ١٩٦ .

(٢) البداية والنهاية ٣٨/١٤ ؛ العقود الدرية ، ص ١٩٧

(٣) انظر : البداية والنهاية ٣٨/١٤-٥٣ ؛ العقود الدرية ، ص ١٩٧-١٩٨ .

(٤) البداية والنهاية ٦٧/١٤ ، العقود الدرية ، ص ١٩٨ .

(٥) الاستقامة ١٣٩/١ .

وعلى ذلك فإن كتاب « الاستقامة » ألف مابين سنة ٧٠٥ وسنة ٧٠٩. والأرجح أنه لم يؤلف فى بداية هذه السنوات الأربع لأنه ألف بعد « جواب الاعتراضات المصرية » وقد كان كتاباً كبيراً فى أربع مجلدات.

موضوع الكتاب

يبدأ ابن تيمية كتابنا بمقدمة فيها تعريف موجز بموضوع الكتاب وغايته فيقول : « قاعدة فى وجوب الاستقامة والاعتدال ، ومتابعة الكتاب والسنة ، فى باب أسماء الله ، وصفاته ، وتوحيده ، بالقول والاعتقاد ، وبيان اشتمال الكتاب والسنة على جميع الهدى ، وأن الضلال إنما حصل بترك بعضه ، والتنبيه على جميع البدع المقابلة فى ذلك بالزيادة فى النفى والإثبات ، ومبدأ حدوثها ، وما وقع فى ذلك من الأسماء المجملة ، والاختلاف والافتراق ، الذى أوجب تكفير بعض هؤلاء المختلفين بعضهم لبعض ، وذلك بسبب ترك بعض الحق ، وأخذ بعض الباطل ، وكتمان الحق ، ولَبْس الحق بالباطل »[1] .

فموضوع كتابنا إذن هو وجوب متابعة الكتاب والسنة فى مسائل الاعتقاد ومسائل العمل والعبادة . وهذا هو الذى يذكره بعد هذه المقدمة إذ يقول : « الرأى المحدَث فى الأصول ، وهو الكلام المحدث ، وفى الفروع ، وهو الرأى المحدَث فى الفقه ، والتعبد المحدَث ، كالتصوف المحدَث ، والسياسة المحدَثة[2] »

ويبدأ ابن تيمية بعد ذلك فى مبحث متصل بمباحث أصول الفقه يرد فيه على أهل الكلام الذين يزعمون أن الكتاب والسنة لا يدلان على أصول

---

(١) الاستقامة ، ٣/١ .

(٢) الاستقامة ٣/١ .

الدين بحال ، وأن أصول الدين تستفاد بالقياس العقلى والأدلة العقلية ، كما يرد فيه على بعض الفقهاء الذين يقولون : إن القياس يحتاج إليه فى معظم الشريعة لقلة النصوص الدالّة على الأحكام الشرعية[١].

ويرد ابن تيمية على هذه المقالة من ثلاثة وجوه[٢] ، ثم يبين أن الناس قد كثر اضطرابهم فى الأصول والفروع ، « حيث يزعم كل فريق أن طريقه هو السنة ، وطريق مخالفه هو البدعة ، ثم إنه يحكم على مخالفه بحكم المبتدع ، فيقوم من ذلك من الشر ما لا يحصيه إلا الله »[٣] .

ولم يقع فى هذا الأمر أصحاب البدع الظاهرة كالخوارج والروافض فقط ، بل وقع فى ذلك أتباع المذاهب الفقهية والمنتسبين إلى السنة والحديث ، حتى أصبح أتباع الفقهاء يخلطون بين السنة والبدعة ، ويجعلون البدعة هى السنة ، والسنة هى البدعة[٤] .

ويخصص ابن تيمية فصلا بعد ذلك يبين فيه أن من أهم أسباب البدع والاختلاف : الجدل فى الدين بغير علم ، والريب أو الشك . ولذلك فإن من يعارض كتاب الله ويجادل فيه « بما يسميه معقولات وبراهين وأقيسة ، أو ما يسميه مكاشفات ومواجيد وأذواق ، من غير أن يأتى على ما يقوله بكتاب منزّل – فقد جادل فى آيات الله بغير سلطان[٥] » أى بغير حجة وبغير علم .

ويجعل ابن تيمية الفصل التالى للكلام عما« اختلف فيه المؤمنون من

(١) الاستقامة ٦/١ .
(٢) انظر : الاستقامة ٩/١–١٣ .
(٣) الاستقامة ١٣/١ .
(٤) الاستقامة ١٣/١–١٤ .
(٥) الاستقامة ٢٢/١ .

الأقوال والأفعال فى الأصول والفروع . . . وحكم الفرقة والتقاتل والتكفير والتلاعن والتباغض وغير ذلك »[1] .ويذكر ابن تيمية أن البغى هو أهم أسباب الاختلاف والتفرق . والله سبحانه يتجاوز للإنسان عن الخطأ والنسيان ، ولم يجعل علينا فى الدين من حرج . فإذا حدث اختلاف بين بعض طوائف المسلمين ، واجتهد كل فريق ، فأصاب فريق ، وأخطأ فريق ، فإن ذلك يكون من باب الخطأ المغفور وقد يؤدى الاختلاف بين المسلمين إلى بغض فريق لفريق آخر أو لعنه أو تفسيقه أو تكفيره ، فإذا حدث ذلك مع الاجتهاد كان ذلك من باب الخطأ المغفور ، لكن الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة والفرقة والتكفير والتقاتل إلا مع البغى[2] . وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن القتال فى الفتنة ، واتفق الفقهاء على أن الإمام الجائر الظالم يُؤْمَرُ الناسُ بالصبر على جوره وظلمه ولا يقاتلونه ، وجاء الأمر فى الكتاب والسنة بالإصلاح بين المؤمنين إذا اقتتلوا[3] .

وأما الفصل التالى فهو من أهم فصول الكتاب ، ويتكلم فيه ابن تيمية عن المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة الذين يعظّمون الكلام حتى يجعلون مسائله قطعية ، ويوهنون من أمر الفقه حتى يجعلوه من باب الظنون لا العلوم[4] ، ثم إنهم صنّفوا فى أصول الفقه ، وجعلوا أول مسألة منه هى الكلام فى حد الفقه ، وذكروا فيها أن الفقه من باب الظنون لأنه مبنى على الحكم بخبر الواحد والقياس والعموم والظواهر ، وهى إنما تفيد الظن ، فكيف يجعله الفقهاء من العلم ؟[5] .

---

(١) الاستقامة ١/٢٤ .

(٢) الاستقامة ١/٣١ .

(٣) انظر : الاستقامة ١/٣١–٣٤ .

(٤) الاستقامة ١/٤٨ .

(٥) الاستقامة ١/٥٠–٥١

ويرد ابن تيمية على هذا الكلام ردًّا مفصلا ويذكر أن مسائل القطع والنص والإجماع فى الفقه أكثر بكثير من مسائل الاجتهاد والخلاف[1] .

وانتقل ابن تيمية بعد ذلك إلى الكلام فى مسائل العقيدة ، وجعل مدخله إلى ذلك الكلام عن لفظ « الحركة » الذى أثبته طوائف من أهل السنة والحديث ، ونفاه طوائف من الفقهاء والمتكلمين[2] . وأنكر ابن تيمية مازعمه قوم من تأويل الإمام أحمد بن حنبل للفظ المجئ ، وقال « فالمشهور عند أصحاب أحمد أنهم لايتأولون الصفات التى من جنس الحركة : كالمجئ والإتيان والنزول والهبوط والدنو والتدلِّى »[3] .

وفى ص ٨١ من الجزء الأول يبدأ ابن تيمية بتتبع كتاب « الرسالة القشيرية » لأبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيرى ، ويتناول موضوعات عديدة من هذا الكتاب بالتحليل والنقد والمناقشة ، ويدعوه هذا إلى أن ينقل نصوصا كاملة من هذا الكتاب ثم يعقب عليها موضحا وجهه نظره فيهاعلى ضوء كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد استغرق هذا الأمر أكثر كتاب « الاستقامة » حتى أصبح من الممكن القول بأن أهم موضوع تناوله كتاب « الاستقامة » هو التعليق على كتاب « الرسالة القشيرية » .

فقد استغرق الجزء الأول من ص ٨١ إلى نهايته ، واستغرق صفحات عديدة من الجزء الثانى (من أول الجزء = ظ ١٢٤ من المخطوطة حتى ظ ١٧٠ منها) .

والموضوع الأول الذى يتناوله ابن تيمية من « الرسالة القشيرية »

---

(١) الاستقامة ١/٥٩ –٦٠

(٢) الاستقامة ١/٧٠ .

(٣) الاستقامة ١/٧٦ .

ماذكره القشيرى من اعتقاد مشايخ الصوفية « فإنه ذكر من متفرقات كلامهم ما يُستدل به على أنهم كانوا يوافقون اعتقاد كثير من المتكلمين الكُلاَّبية والأشعرية ، وذلك هو اعتقاد أبى القاسم الذى تلقاه عن أبى بكر ابن فورك وأبى إسحاق الاسفراييني »[١] . والثابت الصحيح عن أكابر مشايخ الصوفية - مثل الفضيل بن عياض ، وأبى سليمان الدارانى ، ويوسف بن أسباط ، وحذيفة المرعشى ، ومعروف الكرخى ، والجنيد بن محمد ، وسهل بن عبد الله التسترى - يوافق ما كان عليه السلف ، وقد جمع كلامهم فى ذلك غير واحد : منهم الكلاباذى فى « التعرف لمذاهب التصوف » ومُعَمَّر بن زياد الأصفهانى ، وأبو عبد الرحمن السُّلمى[٢] . وقد ذم مشايخ الصوفية علم الكلام وخالفوا اعتقاد الكلابية والأشعرية[٣] .

ويتناول ابن تيمية بعد ذلك كلام القشيرى فى هذا الموضوع بالتحليل والنقد والمناقشة[٤] ، ويبين رأيه فى الشبلى الذى كان يغلب عليه الوجد «حتى يزول عقله وتحلق لحيته، ويذهبوا به إلى المارستان[٥] » ، ثم ينقل ما أورده القشيرى من كلام منسوب إلى الحلاج[٦] ويعلق على كل عبارة من كلامه[٧] ، وينقل ما ذكره القشيرى من كلام أئمة الصوفية مثل رويم والجنيد وذى النون المصرى ويبين ما فى كلامهم من خطأ أو صواب[٨] ،

---

(١) الاستقامة ١/٨١-٨٢ .

(٢) الاستقامة ١/٨٢-٨٣ .

(٣) انظر : الاستقامة ١/٨٣-٨٩ .

(٤) انظر : الاستقامة ١/٩٠-١١٥ .

(٥) الاستقامة ١/١١٥ .

(٦) الاستقامة ١/١١٧-١١٨ .

(٧) الاستقامة ١/١١٩-١٤١ .

(٨) انظر : الاستقامة ١/١٤١-٢١٥ .

وتعليق ابن تيمية على كلامهم جره إلى البحث فى كثير من مسائل العقيدة مثل الاستواء والعلو والنزول وكلام الله وغير ذلك من مسائل الصفات ، ومسائل القدر .

والقسم الباقى بعد ذلك من الجزء الأول يتناول فيه ابن تيمية موضوعين : الأول موضوع السماع عند الصوفية ويستغرق نقله لما فى « الرسالة القشيرية » من هذا الموضوع والتعقيب عليه مايقرب من مئتى صفحة (من ص ٢١٦ إلى ص ٤٢١) . والموضوع الثانى بعنوان فصل فى محبة الجمال ويستغرق الجزء الباقى من الجزء الأول حتى نهايته .

ويناقش ابن تيمية فى الموضوع الأول حجج الصوفية التى تبيح السماع وتمدحه ، ويبين خطأ فهمهم لكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أحيانا أو سوء تأويلهم لها أحيانا أخرى . وذلك أن ما مدحه الله تبارك وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من القول والحديث إنما ينصرف إلى كتاب الله سبحانه ، وهو الذى يجب الاستماع لآياته والتغنى بها ، بمعنى تحسين الصوت بها من غير ابتداع أو مخالفة للطريقة الشرعية . وأما الإعراض عن كتاب الله تعالى ، والاشتغال بالغناء فهذا هو السماع المحدَث المذموم .

ويقول ابن تيمية فى ذلك : إن الله تبارك وتعالى ذمّ « المعرض عما يجب من استماع المشتغل عنه باستماع الغناء ، كما هو فعل كثير من الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ، وحال كثير من المتنسّكة فى اعتياضهم بسماع المكاء والتصدية عن سماع قول الله تعالى »[1] .

ويذكر ابن تيمية أنه « وإن نقل عن بعض أهل المدينة وغيرهم أنه سمع

---

(١) الاستقامة ٢٢٩/١ .

الغناء ، فلم يقل أحد منهم أنه مستحب فى الدين ومختار فى الشرع أصلا ، بل كان فاعل ذلك منهم يرى مع ذلك كراهته ، وأن تركه أفضل ، أو يرى أنه من الذنوب ، وغايته أن يطلب سلامته من الإثم ، أو يراه مباحا ، كالتوسع فى لذات المطاعم والمشارب والملابس والمساكن . فأما رجاء الثواب بفعله والتقرب إلى الله ، فهذا لايحفظ عن أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل المحفوظ عنهم أنهم رأوا هذا من ابتداع الزنادقة »[١] .

وكلام ابن تيمية صريح فى أن مجرد استماع الغناء قد يكون مباحا أحيانا – إذا لم يكن فيه ما يخالف الشريعة – وقد يكون مكروها أحيانا أخرى ، ولكن إدخال الغناء الذى يصحبه كثير من المنكرات فى العبادات ، كما يفعل الصوفية ، وعدّه من الأمور المصاحبة لذكر الله ، بل والواجبة على كل ذاكر لله – كل ذلك بدعة لا أصل لها فى الدين[٢] .

وقد أباحت الشريعة الحداء[٣] ورخصت فى الغناء فى الأعياد وفى الأفراح للنساء والصبيان ، ولكن لايجوز أن يُجعل الخاص عاما[٤] .

وقد زعم بعض الصوفية أن اجتماعهم على الغناء « شبكة تصطاد النفوس – بزعمهم – إلى التوبة والوصول إلى طريق أهل الإرادة » وابتدعوا الاستماع « من المخانيث المعروفين بالغناء لأهل الفسوق والزنا ، وربما استمعوه من الصبيان المردان ، أو من النسوان الملاح ، كما يفعل أهل الدساكر والمواخير »[٥] .

---

(١) الاستقامة ٢٣٧/١ –٢٣٨ .

(٢) انظر : الاستقامة ٢٨٠/١

(٣) الاستقامة ٢٨٢/١ –٢٨٦ .

(٤) الاستقامة ٢٨٧/١ .

(٥) الاستقامة ٣٠٦/١ .

وكذلك زاد بعض الصوفية فى « الابتداع فى إنشاد القصائد ، فكثيرا ما ينشدون أشعار الفسّاق والفجّار ، وفيهم كثير ينشدون أشعار الكفّار »[1] .

ويقرن ابن تيمية بين الصوت الحسن والصورة الحسنة فيقول : « والاستدلال بكون الصوت الحسن نعمة واستلذاذ النفوس به على جواز استعماله فى الغناء أو استحباب ذلك ، مثل الاستدلال بكون الجمال نعمة ومحبة النفوس للصور الجميلة على جواز استعمال الجمال الذى للصبيان فى امتاع الناس به مشاهدة ومباشرة وغير ذلك »[2] . ثم يقول ابن تيمية : « كثيرا ما يجمع فى الشخص الواحد بين الصوت والصورة كما يفعل فى المغنيات من القينات . وقد زين الشيطان لكثير من المتنسّكة والعبّاد أن محبة الصورة الجميلة إذا لم يكن بفاحشة فإنها محبة لله ، كما زين لهؤلاء أن استماع هذا الغناء لله »[3] .

ويقول ابن تيمية إنه « ليس فى دين الله محبة أحد لحسنه قط ، فإن مجرد الحسن لايثيب الله عليه ولا يعاقب ، ولو كان كذلك كان يوسف عليه السلام ، لمجرد حسنه ، أفضل من غيره من الأنبياء[4] » .

ومع أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى الحديث الصحيح : « إن الله جميل يحب الجمال » فانه قال أيضا : « إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » ، فعلم أن مجرد الجمال الظاهر فى الصور والثياب لاينظر الله إليه وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال[5] .

---

(١) الاستقامة ٣٠٧/١ .

(٢) الاستقامة ٣/١ .

(٣) الاستقامة ٣/١

(٤) الاستقامة ٣٤٦/١ .

(٥) الاستقامة ٣٥٦/١ -٣٥٧ .

وعلى الرغم من أن ابن تيمية أسهب بعد ذلك فى الكلام عن مسألة السماع ورد على أقوال الصوفية فيها،إلا أنه رجع فخصص فصلا جعل عنوانه « فى محبة الجمال » أعاد فيه القول الذى أوجزه من قبل ، ولكنه فى هذا الفصل استطرد فى الكلام عن صلة الجمال بالحب والبغض ، وارتباط هذا بمسألة القدر ، ثم ينتقل إلى الكلام عن الصوفية الذين دفعهم حب الجمال إلى مصاحبة الأحداث وعشق الصور الجميلة وإلى الوقوع فى الفاحشة أحياناً[1].

وأما الجزء الثانى من كتابنا « الاستقامة » فيبدأ بفصل « فى الغَيْرة وأنواعها ومافيها من محمود ومذموم ».ويقدم ابن تيمية لهذا الفصل بمقدمة يذكر فيها ما ورد من أحاديث نبوية تتعلق بالغَيرة ، ويخلص منها إلى أن « الغيرة المحبوبة هى ماوافقت غَيْرة الله تعالى ، وهذه الغيرة أن تنتهك محارم الله ، والغيرة أن تؤتى الفواحش الباطنة والظاهرة . لكن غيرة العبد الخاصة هى أن يشركه الغير فى أهله » . والغيرة فى غير ريبة ، وهى الغيرة فى مباح ، مما لايحبه الله بل ينهى عنه إذا كان فيه ترك ما أمر الله . ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم : « لاتمنعوا إماء الله مساجد الله ، وبيوتهن خير لهن » . وأما غيرة النساء بعضهن من بعض فهى من أمور الطباع كالحزن على المصائب[2] .

وبعد هذه المقدمة يعود ابن تيمية إلى كتاب « الرسالة القشيرية » وينقل منه ماجاء عن مشايخ الصوفية فى مسألة الغَيْرة ويبين ما فى أقوالهم من الغلو والمبالغة حتى أن القشيرى يقول عنهم : « وأذن الشبلى مرة فلما انتهى الى الشهادتين قال : لولا أنك أمرتنى ماذكرت معك غيرك ».

---

(١) انظر الاستقامة ١/٤-٥.

(٢) الاستقامة (النسخة المخطوطة) ظ ١٢٥

ويقول ابن تيميه ردا على ذلك ، إن « الإيمان بالرسل عليهم السلام ليس من باب ذكر الأغيار ، بل لايتم التوحيد لله والشهادة له بالوحدانية والإيمان به إلا بالإيمان بالرسالة »[٢] .

وكذلك قول الشبلى لما سئل : متى يستريح ؟ فقال : إذا لم أر له ذاكرا . يرد على ذلك ابن تيمية بأن هذا من أعظم المنكرات ويتساءل : أيغار المؤمن أن يُذكر الله ؟! [٣] .

وأما الفصل التالى فى الجزء الثانى من كتاب « الاستقامة » فهو فصل فيما ذكره القشيرى عن أبى سليمان الدارانى أنه قال : « الرضا ألا تسأل الله الجنة ولا تستعيذ به من النار [٤] » . وقد وجدت أن هذا الفصل سبق نشره مستقلا فى مجموعة الفتاوى الكبرى [٥] ، ثم أعيد طبعه فى مجموعة فتاوى الرياض [٦] ، كما أن منه نسخة خطية ، وسأقابل ما فى « الاستقامة » على الطبعتين والنسخة الخطية بإذن الله .

وابن تيمية يبين ما فى هذا الكلام من الغلو المذموم ، ويفصل القول فى المعنى الصحيح للرضا فى الكتاب والسنة ، ويذكر أن المشايخ الصالحين من الصوفية يوافق كلامهم الكتاب والسنة ، وينقل طائفة من أقوالهم فى الرضا ، ويستبعد أن يكون الكلام الذى نسبه القشيرى إلى الدارانى من كلامه فعلا [٧] .

---

(١) مخطوطة الاستقامة ظ ١٢٧ .

(٢) الاستقامة ، ظ ١٢٩

(٣) الاستقامة ، ص ١٣١ .

(٤) الاستقامة ، ص ١٤١ .

(٥) حـ ١ ص ١٩٨ – ٢١٧ ، طبع فرج الله زكى الكردى ، القاهرة ، ١٣٢٦ .

(٦) جـ ١٠ ، ص ٦٧٨ – ٧١٩ .

(٧) انظر الاستقامة ، ص ١٤١ – ص ١٤٧ .

ويستطرد ابن تيمية إلى الكلام فى مسألة رؤية الله تبارك وتعالى فى الآخرة ، ويبين الأدلة على هذه الرؤية فى الكتاب والسنة [1] ، ثم ينتقل إلى مسألة المحبة ويذكر أن الذى « دل عليه الكتاب والسنة ، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وجميع مشايخ الطريق أن الله يُحِب ويُحَب » [2] .

ويعود ابن تيمية بعد هذا الاستطراد إلى كلام الدارانى فى مسألة الرضا ويستوفى مناقشته والرد عليه [3] .

ويبدأ ابن تيمية بعد ذلك فصلا جديدا هو « فصل فى السكر وأسبابه وأحكامه » فيتكلم عن السكر عند الصوفية،وهو متصل بالفناء عندهم [4]، كما أنه متصـــل باللـــذه ، إذ أن الســـكر « يجمع معنيين : وجود لذة ، وعدم تمييز » . وهذا يدفع ابن تيمية إلى الكلام عن اللذة والألم [5] ، كما يسوقه إلى البحث فى أمور منها : عدم العقل والتمييز ، فإنه « لايحمد بحال من جهة نفسه . . . بل قد مدح الله العلم والعقل والفقه ونحو ذلك فى غير موضع [6] » ، ومنها : الصحو فى مقابل السكر [7] .

ونلاحظ أن ابن تيمية وإن كان قد تكلم عن مسألة السكر وهى من مسائل الصوفية ، إلا أنه توقف فيها عن النقل عن « الرسالة القشيرية » وعن التعليق عليها ، واستمر على ذلك إلى نهايه الكتاب فى الفصول الثلاثة الباقية .

---

(١) مخطوطة الاستقامة ، ص ١٤٧ – ص ١٤٨ .
(٢) الاستقامة ، ص ١٤٨ .
(٣) انظر الاستقامة ، ص ١٥١
(٤) انظر الاستقامة ، ظ ١٥٦ – ص ١٥٧ .
(٥) انظر الاستقامة ، ص ١٥٧ – ص ١٦١ .
(٦) مخطوطة الاستقامة ، ص ١٦١ .
(٧) الاستقامة ، ص ١٦٤ .

أما الفصل الأول منها فهو فصل عن الحسنات والسيئات والمعاصى والتوبة ، وإن كان ابن تيمية لم يجعل له عنوانا [1] .

والفصل الثانى عنوانه « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » وهو يكاد أن يكون فصلا مستقلا ، ولكنه فى الحقيقة وثيق الصلة بموضوع الاستقامة ، وهو فصل طويل أسهب فيه ابن تيمية فى الكلام عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبين فيه غلط الذين يتساهلون فى القيام بواجبهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وغلط الذين يفعلون ذلك من « غير فقه وحكم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح ، وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه [2] » . وبين ابن تيمية أنه مع ضرورة القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلا أن « من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال فى الفتنة ، وأما أهل الأهواء – كالمعتزلة – فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم »[3] . ويستطرد ابن تيمية إلى الكلام عن ذم البخل والجبن ، وفضل الكرم والشجاعة ، وإلى الكلام عن الصبر وأنواعه وعن الجهاد فى سبيل الله ، وطاعة أولى الأمر فى غير معصية [4] .

وأما الفصل الثالث – وهو آخر فصول الكتاب – فعنوانه « فصل فى الإكراه وما يتعلق به » وقد جعله ابن تيمية متصلا بالموضوع الذى قبله إذ أن الله تبارك تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ولكنه « قيد الإيجاب بالاستطاعة والوسع ، وأباح ما حُرِّم مما يضطر المرء إليه غير باغٍ

---

(١) انظر : الاستقامة ، ص ١٦٤ – ظ ١٧٠ .

(٢) الاستقامة ، ص ١٧٣ .

(٣) الاستقامة ، ص ١٧٣ .

(٤) انظر : الاستقامة ، ص ١٧٣ – ص ١٩٢ .

ولا عادٍ »[1] . ومن هنا انتقل ابن تيمية إلى الكلام عن الإكراه وحكمه الشرعى فى مسائل البيع والشراء والنكاح والطلاق « وسائر العقود التى أكره عليها (المكره) بغير حق بخلاف ما أكره عليه بحق[2] » .

وينتهى كتاب « الاستقامة » فى ظ ٢٠١ من المخطوطة ، وبعد آخر عباراته يذكر الناسخ أن هذا هو « آخر الجزء الثانى » ، إلا أن المخطوطة لا تنتهى ، إذ يوجد بعد ذلك فصول موجزة ورسالة صغيرة لم تنشر ، وأخرى منشورة ، وسوف أتكلم عنها عند كلامى عن النسخة الخطية بإذن الله .

تحقيق الكتاب

وصف النسخة الخطية وتوثيقها

نسخة كتاب « الاستقامة » الخطية نسخة وحيدة نادرة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٧٣ تصوف ، وعنوانها الذى يوجد على النسخة كتاب « الكلمات السنيات فى قوله تعالى : وبشر الذين آمنو وعملوا الصالحات أن لهم جنات » .

وقد فوجئت بهذا العنوان ، إذ أننى رغم بحثى عن مؤلفات ابن تيمية وكتبه سنوات عديدة إلا أننى لم أعرف أن له كتابا بهذا العنوان ، وإنما أذكر أن كتابا بهذا العنوان ما يزال مخطوطا من تأليف مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى الحنبلى المتوفى سنة ١٠٣٣ وهو كتاب فى التفسير[3] .

وعندما اطلعت على المخطوطة وجدت أن دار الكتب قد نسبتها إلى ابن

(١) الاستقامة ، ظ ١٩٢ .

(٢) الاستقامة ، ظ ١٩٤ .

(٣) انظر االأعلام للزركلى ٨/٨٨ .

تيمية ، كما أن اسم ابن تيمية قد ذكر فى إحدى صفحات المخطوطة الأخيرة[1] ، فضلا عن أن أسلوب الكاتب وأفكاره يجعلنى أكاد أجزم بأنه كلام ابن تيمية .ولما قرأت فى الصفحة الأولى من المخطوطة العنوان وهو « قاعدة فى وجوب الاستقامة والاعتدال » رجوت أن يكون هذا الكتاب هو كتاب الاستقامة . ثم مضيت فى قراءة صفحاته فتأكدت أن الكتاب لابن تيمية لأنه يشير إلى كتاب آخر له هو كتاب « جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية » كما سبق أن قدمت فى كلامى عن تاريخ تأليف الكتاب . على أنه توجد إشارات أخرى فى المخطوطة إلى كتب ورسائل هى من تأليف ابن تيمية ،مثل قول الكاتب : « وقد تكلمنا على هذه الآية فى غير هذا الموضع[2] » . والايه المقصوده هى فوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ [سورة الذاريات : ٥٦] ، وقد تكلم عنها ابن تيمية فى كتاب « العبودية » وفى كتاب « درء تعارض العقل والنقل[3] »

ويذكر مؤلف الكتاب فى موضع آخر[4] ما يلى : « وهذه الأصناف الثلاثة : القدرية المجوسية ، والقدرية المشركية ، والقدرية الإبليسية ، وقد بسطنا الكلام على هذه الفرق فى غير هذا الموضع » . وابن تيمية يتكلم عن هذه الأصناف الثلاثة فى كثير من كتبه ورسائله ، وقد خصص رسالة صغيرة لهذا الموضوع[5] .

---

(١) الاستقامة (النسخة الخطية) ، ص ٢١١ .

(٢) الاستقامة ١/١٤٣ .

(٣) فى الجزء الثامن ، ص ٤٦٨ - ٤٩٤ .

(٤) مخطوطة الاستقامة ، ص ١٥٦ .

(٥) فى مجموع فتاوى الرياض ٨/٢٥٦ - ٢٦٢ .

ويتكلم المؤلف فى موضع آخر عن الفناء فيقول [1] : « قد تكلمت فيما مضى من القواعد على معانى الفناء الموجود فى كلام المشايخ والصوفية ، وأنه ثلاثة أقسام . . . فالأول الفناء عن عبادة ما سوى الله . . . والثانى الفناء عن شهود ما سوى الله . . . الثالث وهو فناء الكافرين ، وهو جعل وجود الأشياء هو عين وجود الحق ، أو وجود نفسه عين وجوده ، كما بيناه من مذاهب أهل الحلول والاتحاد فى غير هذا الموضع » .

وابن تيمية يتكلم على هذه الأقسام الثلاثة فى أكثر من موضع منها كلامه عليها فى رسالة نشرت قديما بعنوان « إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها [2] » ثم نشرت بعنوان آخر [3] .

ويذكر المؤلف بعد ذلك ما يلى [4] : « فالحاصل أنه تجب الموازنة بين الحسنات والسيئات التى تجتمع فى هذا الباب وأمثاله وجوداً وعدما ، كما قررت مثل ذلك فى قاعدة تعارض السيئات والحسنات » .

وابن عبد الهادى يذكر فى « العقود الدرية [5] » من مصنفات ابن تيمية : « وقاعدة فى أن جماع الحسنات : العدل ، وجماع السيئات : الظلم ، ومراتب الذنوب فى الدنيا » . ويذكر ابن قيم الجوزية عنوانا مشابها فى رسالة « أسماء مؤلفات ابن تيمية » [6] .

---

(١) مخطوطة الاستقامة ، ظ ١٥٦ – ١٥٧ .

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل ، تحقيق الشيخ محمد رشيد رضا . ط . المنار ، ١٣٤١ . وانظر كلام ابن تيمية عن الفناء فيها ، ص ٨٢ – ٨٣ ، ١٠٥ – ١٠٦ .

(٣) فى مجموع فتاوى الرياض ، الجزء الثانى . وانظر ص ٣١٣ – ٣١٤ ، ٣٤٣ .

(٤) مخطوطة الاستقامة ، ظ ١٦٣ .

(٥) ص ٤٤

(٦) ص ٢٦ .

على أننى وجدت بعد ذلك فى الورقة الأولى من المخطوطة تصريحا بأن هذا الكتاب هو كتاب « الاستقامة » . وهذا سوف أبينه فيما يلى من وصفى للنسخة بإذن الله .

أما بطاقة دار الكتب المرفقة بالنسخة الخطية فكتب فيها ما يلى : « عنوان المصنف : الكلمات السنيات فى قول الله سبحانه وتعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » ثم كتب تحتها : « اسم المؤلف : تقى الدين ابن تيمية » وكتب تحتها : « ٢١٦ ورقة » . وتحت ذلك : « مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم ٩٧٣ تصوف » .

أما الصفحة الأولى من المخطوطة فكتب فى أعلاها إلى جهة اليمين : تصوف وأخلاق دينية ٩٧٣ وفى وسط السطر الأول كتب : ٢٢ج ٤٠.ثم إلى يسار ذلك كتب : ٩٧٣ تصوف . وهذه كلها من بيانات دار الكتب .

وتحت ذلك كتبت عبارات فيها كلمات ناقصة أو غير واضحة كما يلى : « هذا ما أوقف العبد الفقير إلى الله تعالى على طلبة العلم الحسن بن محمد بن قلاوون عفا الله عنه ، وهو كتاب الاستقامة النظر فى (؟) . . وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يوهب ولا يورَّث ولا يكون إلا . . لله إلى أبد الآبدين . وشرط النظر فى هذا الإمام محمد الـ . . . شرط على مستعيره برهن مقبوض يحفظ عند . . ولا يغيب به أكثر من ثلاثة أشهر ، ويكون مفر . . . لثبوت الإعارة فمن بدّله بعد ما سمعه إلا . . الله ابتغاء وجه الله والزلفى لديه يوم الحسرة والندامه وله . . . يوم التاسع جمادى الآخرة سنة خمس وخمسين وسبعمائة (فى الأصل : وسبعمـ) وكفى بالله شهيدا » .

وتحت هذه العبارات ما يلى : «كتاب الكلمات السنيات فى قوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات » .

وتحت هذه العبارات إلى اليمين يوجد ختم المكتبة وكلماته غير واضحة ، وإلى يساره كتب ما يلى : نمر سنة ٩٧ مواعظ ، ولكن عليها شطب .

وظاهر من هذه العبارات أن تاريخ الوقفية هو سنة خمس وخمسين وسبعمائة ، وأن الكتاب من الكتب التى أوقفها السلطان حسن بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، والسلطان الناصر هو الذى عاصر ابن تيمية وكانت له معه وقائع كثيرة ، وأما ابنه السلطان حسن فقد ولد سنة ٧٣٦ بعد وفاة ابن تيمية سنة ٧٢٨ ووفاة والده السلطان الناصر سنة ٧٤١ وقد بويع بالسلطنة سنة ٧٤٨ بعد مقتل أخيه المظفر[(١)] .

أما ظهر الصفحة ، وهو أول الكتاب ، فهو موجود بين يدى القارئ .

وكما ذكرت فيما سبق ينتهى الجزء الأول من طبعتنا لكتاب « الاستقامة » عند ظ ١٢٤ من المخطوطة . ويبدأ الجزء الثانى ظ ١٢٤ وينتهى عند ظ ٢٠١ كما قدمت ، وآخر عبارات الكتاب هى : « . . . . ومنهم من تجتمع فيه الرهبة والرغبة فيخاف فى الامتناع من العذاب ، ويعطى على المطاوعة العوض » .

وبعدها كتب ما يلى : « آخر الجزء الثانى » وبعدها مقدار كلمتين ممحوتين وغير ظاهرتين ، كما توجد كلمة غير ظاهرة فى أول السطر التالى ، ولعل هذه الكلمات كان فيها عنوان الكتاب . وبعد ذلك كتب ما يلى : « والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه » وبعد ذلك بياض بمقدار كلمة ثم كتب ما يلى : « ثم تكمّل فى النصف من شهر صفر سنة سبعة عشر وسبعمائه » .

والكلمات الأخيرة واضحة تماما ، وهذا يدل على أن هذه النسخة

---

(١) انظر الأعلام للزركلى ٢/٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٧/٢٣٢ - ٢٣٣ .

الخطية قديمة تم نسخها فى حياة المؤلف سنة ٧١٧ ، ولكن يبدو أنها نسخت فى مصر بدليل أنها كانت من أوقاف السلطان حسن بن محمد بن قلاوون ، وهذا يدل على أن ابن تيمية لم يطلع عليها لأنه كان فى سنة ٧١٧ هـ فى دمشق كما نعلم .

ويلى كتاب « الاستقامة » عدة فصول صغيرة أولها فصل موجز فيه كلام عن طبقات الأمة بعد الصحابة والتابعين ، وفيه سرد لأسماء كل طبقة من أئمة العلماء ، ثم يتكلم ابن تيمية عن أهم مصنفاتهم فى بيان مذهب السلف وأهل السنة ، وعن أهم آراء المبتدعة فى مخالفة أهل السنة ، مثل إنكار العلو والاستواء على العرش .

وينتهى هذا الفصل فى منتصف ص ٢٠٤ ، وبعده بياض بمقدار صفحة ونصف . ويبدأ فصل جديد فى أول ص ٢٠٥ فى السؤال عن حديثين فى الصلاة على النبى (وهما من الأحاديث التى تلى التشهد) ، وهل هما فى الصحة سواء ، وما الحكمة فى ذكر الآل دون إبراهيم ؟

وهذه الرسالة من رسائل ابن تيمية سبق طبعها فى مجموعة الفتاوى الكبرى وقد ذكرها ابن عبد الهادى فى « العقود الدرية[1] » فقال : « وحديث اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم » . كما ذكرها ابن قيم الجوزية فى كتابه « أسماء مؤلفات ابن تيمية » فى كتب ابن تيمية الفقهية فقال [2] : « رسالة فى قوله : كما صليت على إبراهيم ، وفى أن المشبّه به أعلى من المشبّه » .

وينتهى هذا الفصل – أو هذه الرسالة – ص ٢١١ من المخطوطة

---

(١) ص ٦٣

(٢) ص ٢٧

وآخرها : « . . . وأما إذا قامت عليه الحجة الثابتة من الكتاب والسنة فخالفها فإنه يعاقب بحسب ذلك إما بالنقل وإما بدونه ، والله أعلم » .

وتبدأ بعد ذلك فى ص ٢١١ رسالة جديدة فيها نص على أنها لابن تيمية وأولها كما يلى : « مسألة فى السماع . أخبرنا الشيخ الإمام العالم العامل ، شيخ الإسلام ، وقطب الأنام ، ومن عمت بركته أهل العراقين ومصر والشام ، أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام عبد الحليم بن الشيخ الإمام مجد الدين عبد السلام بن تيمية ، أمتع الله بعلومه الفاخرة ، ونفعه بها فى الدنيا والآخرة : أنه سئل عن السماع ، فأجاب رضى الله عنه : السماع الذى أمر الله به ورسوله ، واتفق عليه سلف الأمة ومشايخ الطريقة هو سماع القرآن ، فإنه سماع النبيين . . . الخ .

ووجدت أن هذه المسألة أو الرسالة طبعت فى مجموع فتاوى الرياض فى كتاب التصوف [1] . وتنتهى هذه الرسالة فى مخطوطتنا ص ٢١٥ وآخرها : « ليس من عبادة أهل الإسلام والإيمان ، ولا عبادة أهل القرآن ، ولا من عبادة أهل السنة والإحسان والله أعلم » . وهذه النهاية موافقة لخاتمة الرسالة فى مجموعة فتاوى الرياض [2] .

وتبقى من المخطوطة بعد ذلك صفحات قليلة فيها فصل مختصر يبدأ فى ص ٢١٥ وأوله : « الاستغاثة بالله والتوسل بسيد الرسل. وأما دعاء غير الله والاستغاثة بغير الله فلا يجوز . . . » . وينتهى الفصل فى ص ٢١٦ وآخره: « فذلك كله من الدين الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم . وفقنا – وسائر إخواننا المسلمين – لما يحبه ويرضاه ، والحمد لله وحده » .

---

(١) حـ١١ ، ص ٥٨٧ – ٦٠٢

(٢) انظر ص ٦٠٢ .

وتلى ذلك مسألة تبدأ فى السطر الأخير من ص ٢١٦ وأولها : « مسألة فى شريكين فى دار : الواحد له دين (فى الأصل : دينا) والواحد فقير ما له شئ . الخ وهى مسألة مختصرة استغرقت سبعة أسطر فقط وآخرها (فى ظ ٢١٦) وإنما تنازعوا فى وجوب المشاركة ، والله أعلم .

وبعد ذلك مسألة أخرى فى خمسة عشر سطرا وأولها : مسألة فى رجل حنق من زوجته فقال أنتِ طالق ثلاثة . . الخ وآخرها فى آخر ظ ٢١٦ . . فبانت أمرأته فإنه لايقع الطلاق على الصحيح ، والله أعلم » .

وفى ص ٢١٧ وهى الصفحة الأخيرة من الكتاب كتب عنوان الكتاب واسم المؤلف كما يلى : « كتاب الكلمات السنيات فى قوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ﴾ قال الشيخ الفقيه الإمام الأوحد المجتهد مفتى الفرق تقى الدين بن تيمية » .

أما عدد أوراق المخطوطة فهو ٢١٧ ورقة وأما مقاس الصفحات فهو : ٢٦ سم (طول الصفحة) ×١٨ سم (عرض الصفحة) ، ومسطرة الصفحات ٢٢ سطرا (وأحيانا تكون ٢١ سطر أو ٢٣ سطرا) .

والنسخة قديمة كما يظهر ، وخطها خط نسخ قديم معتاد ، وورق المخطوطة قديم متآكل به آثار أرضه وصفحات النسخة مرقمة بالقلم الرصاص على كل ورقة ، تبدأ برقم أعلى صفحة العنوان ، وتنتهى برقم ٢١٦ ، والورقة الأخيرة بيضاء وغير مرقمة ، وهى التى ذكرت قبل قليل أنها ص ٢١٧ .

والأخطاء اللغوية والنحوية فى المخطوطة كثيرة جدا ، كما توجد عبارات ناقصة فى كثير من المواضع ، قد تصل أحيانا إلى سطر كامل ، وقد ظهرت الأخطاء الكثيرة حتى فى الآيات القرآنية . وسوف يلاحظ القارئ أننى تعمدت التنبيه إلى كثير من هذه الأخطاء ليتبين معى مافى النسخة من نقص وتحريف . وواضح من متابعة هذه الأخطاء أن ناسخ المخطوطة كان قليل العلم ، بل كان سيئا فى النقل .

وقد عانيت الكثير من الجهد فى تحقيق الكتاب وضبطه ، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فى تقديمه فى أفضل صورة ممكنة ، وأسأله سبحانه أن يتقبل عملى بقبول حسن .

ولعل مما أعان ويسّر فى تحقيق الكتاب مافيه من نصوص كثيرة منقولة عن كتاب « الرسالة القشيرية » للقشـيرى ، فقد قابلت كل هذه النصوص على الكتاب الذى طبع أكثر من مرة ، فكان هذا عاملا فى إكمال كثير من النقص فى المخطوطة ، وتصحيح كثير من الأخطاء فيها .

منهج التحقيق

إن منهجى فى تحقيق كتاب « الاستقامة » هو نفس منهجى فى تحقيق كتب مكتبة ابن تيمية السابقة . ولما كانت نسخة كتاب « الاستقامة » المخطوطة نسخة وحيدة فريدة نادرة كتبت فى حياة المؤلف رحمه الله ، فإنى لم احتج إلى مقابلة هذه النسخة على نسخ أخرى منه . وأسأل الله تبارك وتعالى أن يمكننى فى المستقبل القريب من أن أعثر على نسخة أخرى أصح وأفضل يمكننى بها أن أعيد تحقيقه ونشره بشكل أدق وأضبط إن شاء الله ، وإننى لأهيب بكل أصحاب المكتبات الخاصة – وخاصة فى المملكة

العربية السعودية – أن يراجعوا ما لديهم من مخطوطات عسى أن يجدوا فيها نسخة أخرى من كتاب « الاستقامة » .

وقد قابلت هذه النسخة المخطوطة فى المواضع التى نقل فيها ابن تيمية من كتاب«الرسالة القشيرية» على طبعة الكتاب التى حققها الدكتور عبد الحليم محمود رحمه الله – والأستاذ محمود بن الشريف واستفدت من جهدهما ، كما قابلتها أحيانا على طبعة قديمة من الكتاب أشرت إليها فى موضعها .

كما قابلت بعض النصوص الأخرى على كتب الحديث ، أو بعض كتب العلماء مثل كتاب « تلبيس إبليس » لابن الجوزى ، أو كتاب « صون المنطق والكلام » للسيوطى ، وكتاب « إحياء علوم الدين للغزالى ، وكتاب « صفوة التصوف » لمحمد بن طاهر المقدسى .

وقد جعلت كل إضافة أضفتها إلى ما فى النسخة المخطوطة بين معقوفتين ، كما جعلت أسماء السور وأرقام الآيات فى صلب الكتاب ولكنى وضعتها بين معقوفتين .

وكما فعلت فى تحقيق كتب مكتبة ابن تيمية السابقة حرصت هنا على ألا أدخل على الأصل ما ليس فيه ، ولذلك جعلت كل العناوين الرئيسية والفرعية للكتاب فى الهامش .

وجعلت بعض الكلمات ببنط أسود مثل عبارة « قال أبو القاسم » ، « قلت » لتوضيح تسلسل الكلام .

وقد أشرت إلى بداية صفحات المخطوطة بأن وضعت خطا مائلا عند بداية كل صفحة ، وسميت وجه الورقة المخطوطة صفحة ورمزت لها بحرف

ص ، ورمزت لظهر الورقة بحرف (ظ) ، وجعلت أرقام الصفحات فى الهامش أمام الخط المائل .

ولجأت إلى الإشارة إلى ما يكون ساقطا من النسخة المخطوطة أو من الكتب مثل « الرسالة القشيرية » إلى وضع قوس واحد داخلة رقم مثلا : (١ عند بداية الجملة الساقطة ، ووضع نفس الرقم وبعده قوس : ١) عند نهاية الجملة الساقطة وأشير إلى السقط فى التعليقات هكذا مثلا : (١- ١) : ساقط من « القشيرية » .

وقد نسخ النسخة المخطوطة أكثر من شخص وعلى رأسهم : الأخ (الدكتور) محمد السيد الجليند (وهو الآن مدرس بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة) ، والأخ الطبلاوى محمود سعد ، وقد حصل على الدكتوراه مؤخرا ، وشاركتهما أحيانا فى النسخ فى بعض مواضع الكتاب .

وكانت اللجنة التى أدربها على التحقيق وأستعين بها عليه قد عملت معى حتى نهاية كتاب « درء تعارض العقل والنقل » وهى مكونة من الإخوة : (الدكتور) الطبلاوى محمود سعد ، ومحمد حسن أبو حسن ، ومحمد محمد زينهم ، وخديجة محمد كامل ، إلا أن الأخ محمد حسن أبو حسن مرض فى نهاية عملنا فى الجزء الحادى عشر من الكتاب وتوفى بعد تمام عملنا فيه ، رحمه الله رحمة واسعة ، فقد كان رجلا فاضلا صاحب خلق ودين ، نحسبه كذلك ولا نزكى على الله أحداً ولذلك استمر الإخوة الباقون فى العمل معى فى كتاب « الاستقامة » فى الجزء الأول الذى أكتب مقدمته ، وأرجو أن يستمر عملهم معى حتى نهاية الكتاب بإذن الله ، جزاهم الله خيرا ، ونفع بهم .

وإنى إذ أشكر القائمين على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،

وعلى رأسهم معالى مدير الجامعة الأخ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى ، على قيامهم على نشر هذا الكتاب النافع إن شاء الله ، أسأل الله تبارك وتعالى أن يعين على إتمام الكتاب ، وأن يوفقنى إلى إصدار كتب أخرى فى مكتبة ابن تيمية ، إنه سميع مجيب .

الأربعاء ٥ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢

الموافق ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٢

محمد رشاد محمد رفيق سالم